الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الجمعة
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس : السيد مونغبي (بنن)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(ط) مباشرة الأعمال الحرة

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.31
07 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي:

(أ) التجارة والتنمية (A/48/15 (الملحق رقم ١٥) (المجلدان الأول والثاني)، A/48/139، A/48/163، A/48/134، A/48/272-S/26108، A/48/363، A/48/487، A/48/533، A/48/535)

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/48/495؛ A/C.2/48/5)

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/48/465، A/48/564)

(ط) مباشرة الأعمال الحرة (A/48/472)

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيدة وانغ ليمين (الصين): قالت أثناء إشارتها الى البند ٩١ (أ) المتعلق بالتجارة والتنمية، إن نهاية ثنائية الحالة الاقتصادية العالمية لم تسهم في انتعاش اقتصاد البلدان النامية، بل على النقيض من ذلك، نجد أن الثغرة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب لم تنقطع عن التوسع. وإذا كان اتخاذ التدابير الرامية الى مكافحة الفقر والتعجيل بالنمو الاقتصادي يعود في المقام الأول الى البلدان النامية أنفسها، فإن على البلدان المتقدمة النمو مساعدتها في التغلب على صعوباتها.

٢ - وأضافت قائلة إن تعزيز نمو الاقتصاد العالمي يوجب على المجتمع الدولي تطبيق أحكام التزام كرتاخينا الذي اعتمد في العام الماضي في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، وهو يرسي قواعد شراكة جديدة من أجل التنمية. ويجب على جميع البلدان أن تسعى، طبقا لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، الى التغلب بالتضامن على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم. ولكن رغم نهاية الحرب الباردة، فإن بعض البلدان المتقدمة النمو تواصل تطبيق الجزاءات الاقتصادية ضد بلدان نامية، وتتدخل في شؤونها الداخلية خلافا للقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - واستطردت قائلة إن من واجب المجتمع الدولي أن يواصل التخفيف من قيود نظام المبادلات الدولية. والاتفاق المتعلق بخفض الرسوم الجمركية الذي تم مؤخرا في قمة الدول السبع في طوكيو يشكل خطوة

(السيدة وانغ ليمين، الصين)

ايجابية في هذا الاتجاه، ويشجع على اختتام سريع لمفاوضات أوروغواي، والأمر نفسه يصدق على إعلان سان دييغو الذي اعتمدته مجموعة ريو في اجتماعها السابع.

٤ - وقالت أيضا إن تحسين النظام التجاري الدولي لا يتأتى إلا بانتهاء مفاوضات أوروغواي بنتيجة شاملة متوازنة معقولة. ولغرض التوصل الى ذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو، من ناحيتها، إدخال تعديل كبير على اجراءاتها، ولا سيما فيما يتعلق بنظام الاستيراد. أما الصين فإنها تشارك بصورة فعالة في المفاوضات المتصلة بتقديم الخدمات مع الأطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، وقد قدمت لمجموعة التفاوض المعنية بالوصول الى الأسواق قائمة بالمنتجات التي هي على استعداد لتخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة اليها، فأسهمت بذلك في دفع مفاوضات أوروغواي الى الأمام.

٥ - وقالت إن على المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو بوجه خاص، تقديم المساعدة الى البلدان النامية غير الساحلية. والصين تدرك الصعوبات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان، وهي تتعاون معها في ميدان النقل في اطار المرور العابر، كما تأمل في أن تواصل المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة تقديم مساعدتها لهذه البلدان لتحسين خدمات النقل العابر.

٦ - وأنهت المتحدثة كلمتها بقولها إنه ينبغي التبكير في صياغة مدونة السلوك الدولية لنقل التكنولوجيا، لأن أي نص من شأنه أن يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات سيكون ذا أهمية بالغة في التوسع في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية.

٧ - السيدة ينغ ياني (الصين): أشارت الى البند ٩١ (ح) و (ط) من جدول الأعمال، فقالت إن الثورة العلمية والتقنية الجارية تؤثر على جميع البلدان وعلى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصبح من البديهي الآن أن الانتعاش الاقتصادي مرهون بالتقدم العلمي والتقني. ولكن الفجوة لا تزال كبيرة بين المستوى العلمي والتقني في البلدان النامية وبينه في البلدان المتقدمة النمو. وأضافت أن هذه البلدان الأخيرة لا تزال تتحكم في التكنولوجيات الرئيسية، كما أن معظم البلدان النامية لا تزال تستخدم تقنيات انتاجية قليلة الغلة تستنفذ الكثير من الموارد.

(السيدة ينغ يانيي، الصين)

٨ - وفي حين أن عمل الأمم المتحدة في مجال النهوض بالعلم والتكنولوجيا وتسخيرهما لأغراض التنمية قد أثبت جدواه الى حد ما، فإنه ينبغي لها متابعة بذل الجهود حيث أنه لم يوجه اهتمام كاف لتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان ولا لبرنامج عمل فيينا الذي ما زالت أكثر عناصره غير مطبقة حتى الآن.

٩ - وقالت إن مسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ينبغي أن يكون لها موضع المقام الأول لدى الجهات المتعددة الأطراف. وإن على الأمم المتحدة، بالاضافة الى ذلك، تشجيع البلدان المتقدمة النمو على إتاحة التكنولوجيات للبلدان النامية بشروط مواتية. وينبغي للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقدم مقترحات عملية، كما ينبغي اعتماد الاقتراح الهادف الى انشاء آليات فيما بين الدورات لأغراض هذه اللجنة. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يكون هناك تعاون بين هذا الجهاز ولجنة التنمية المستدامة في مجال ممارسة وظائف كل منهما.

١٠ - وتابعت المتحدثة كلامها قائلة إنه ينبغي تعزيز مهام التقييم والمراقبة والإسقاط التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وعلى البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص أن تزيد من تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل تمكين هذا الجهاز من الاضطلاع بدوره على نحو فعال. وينبغي أيضا تكثيف التعاون فيما بين البلدان النامية بدعم من المجتمع الدولي.

١١ - ثم انتقلت المتحدثة الى البند ٩١ (ط) من جدول الأعمال، فقالت إنها لاحظت أن الفصل السابع من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣" مكرس لموضوع الاصلاحات الاقتصادية وتنمية القطاع غير التابع للدولة في الصين. وأضافت أن من الجلي أن مؤسسات القطاع الخاص تشهد تقدما سريعا بسبب تدابير تخفيف القيود. وبغية جعل مؤسسات الدولة مسؤولة عن قراراتها وتعزيز قدراتها التنافسية، تعمل الصين بنشاط للنهوض بعملية اصلاح هذه المؤسسات والتعجيل بإعادة تشكيل اقتصادها. وذكرت أن آليات السوق أخذت الآن تقوم بدور فعال للغاية، وأن الأسواق هي التي تتحكم في النشاط الاقتصادي الى حد كبير.

١٢ - وقالت إن تعزيز الأعمال الحرة والابتكار في شتى قطاعات الاقتصاد يتوقف على صياغة سياسات تضع في حسبانها واقع الحال في البلدان نفسها. وبالنسبة للصين، تتسم الحالة باختلالات في توازن قوى الانتاج الفاعلة على مستويات مختلفة، الأمر الذي يتطلب تطبيق نظام ملكية منوع يشرك مع المؤسسات التابعة للدولة المؤسسات الخاضعة للملكية الجماعية والفردية والخاصة؛ وينبغي لهذه الكيانات جميعا تعزيز

(السيدة ينغ يانيي، الصين)

روح مباشرة الأعمال الحرة. وقالت المتحدثة إن الفصل السابع من "الدراسة" يشير الى أن الملكية الخاصة ليست شرطا لازما لتنمية القدرة على تنظيم المشاريع، ومن ثم، فإن تنمية أنشطة تنظيم المشاريع لا تعتمد بالضرورة على نقل الملكية الى القطاع الخاص. وأضافت أنه يلاحظ في بعض البلدان أن المؤسسات التابعة للدولة التي لعبت دورا هاما في التنمية الاقتصادية لا تزال تقوم بدور أساسي، الأمر الذي يفسر الحاجة الى تحديث وإعادة تنشيط هذه المؤسسات عن طريق اجراء اصلاحات عميقة فيها. وفي ضوء هذه المعلومات، يؤمل أن تولي الأمم المتحدة قدرا متساويا من الأهمية لكل من الدور الذي تقوم به مؤسسات القطاع التابع للدولة والدور الذي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص وأن تقدم مشاريع القرارات التي ستعتمد في الدورة الجارية مبادئ توجيهية مفيدة في هذا الشأن.

١٣ - السيد أ. موتسواغي (بوتسوانا): تحدث باسم الدول العشر الأعضاء في "جماعة تنمية الجنوب الافريقي"، فقال إن الجماعة قائمة بوضع استراتيجيات وبرامج ذات أهداف محددة، وهي تنفذ مشاريع إقليمية عملية، وتنظم مع شركائها مشاورات مشتركة بشأن برامج وقضايا السياسات العامة على الصعيد الاقليمي، مع اختيار نهج متفتح في هذا المجال.

١٤ - وأضاف قائلا إن التقديرات الأولية تشير الى أن عدد المشاريع المنفذة في اطار برنامج عمل "الجماعة" سينخفض في عام ١٩٩٣ رغم الزيادة الحاصلة في قيمتها. وبين أن هذه المشاريع تمول من مصادر خارجية بنسبة ٨٨ في المائة.

١٥ - ونظرا لحالة الكساد العالمي، فإن المجتمع الدولي قد استجاب مع التأييد للنداء الذي وجهته الجمعية العامة اليه في قرارها ١٦٠/٤٦ بزيادة دعمه المالي والتقني والمادي للمنطقة. ومع أن الشركاء المتعاونين قد جددوا التأكيد في المؤتمر الاستشاري السنوي الأول لجماعة تنمية الجنوب الافريقي على دعم الجماعة، فإن من الواضح أن عملية انتقال البلدان التي كانت في السابق ذات اقتصادات مخططة أخذت تهدد الأولوية الممنوحة لهذه الجماعة.

١٦ - وقد وجه نداء مشترك من جماعة تنمية الجنوب الافريقي ومنظمة الأمم المتحدة بشأن موضوع تقديم مساعدة غذائية طارئة ومساعدات في مجالات أخرى الى المؤتمر الدولي للمانحين بشأن مشكلة التصحر في الجنوب الافريقي الذي انعقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد أدى هذا النداء الى

(السيد أ. موتسواغي، بوتسوانا)

اعلان تبرعات بمبلغ ٧٠٠ بليون دولار، ولكن عدة بلدان لم تسدد حتى الآن التبرعات التي أعلنتها، ومن المؤمل أن تلتزم هذه البلدان بتعهداتها فتساعد بذلك على مكافحة آثار التصحر.

١٧ - وقال المتحدث إن تطور الحالة السياسية في جنوب افريقيا وفي موزامبيق يعتبر مشجعا، ولكن يلاحظ في أنغولا أن رفض الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا (اليونيتا) قبول نتائج الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ يعرقل عملية التكامل الإقليمي. ونظرا لخطورة الحالة، فإنه يتعين على المجتمع الدولي وبلدان المنطقة التكاتف في سبيل التماس حل سلمي.

١٨ - السيد هوريغوشي (اليابان): قال إن بلده، الذي يولي أهمية كبيرة لموضوع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، قد حاول دوما تعزيز الدعم الدولي في هذا الميدان، وذلك طبقا لبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٧٩.

١٩ - وأضاف أنه إذا كان هدف تعزيز القدرات في هذا الميدان يشغل موقعا هاما في السياسات الوطنية للنمو الاقتصادي، وذلك على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/48/465)، فإن تحقيق هذا الهدف يتسم بأقصى درجات الاستعجال بالنسبة للبلدان النامية. وأردف قائلا إن على المجتمع الدولي أن يخطط في هذا المجال بالطريقة الملائمة وينسق المساعدة التي يقدمها. ولكن ينبغي أن يُعترف، طبقا لما لمسته الحكومة اليابانية بنفسها، بأن هذا التنسيق لا يزال ناقصا أحيانا على صعيد هيئات الأمم المتحدة، وإن أي تقدم حقيقي في هذا المجال يتطلب متابعة أمر إعادة تشكيل الأمانة العامة والأجهزة الحكومية الدولية للمنظومة.

٢٠ - وقال المتحدث إنه كان من نتيجة قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تحولتا إلى لجنة واحدة هي لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وهي إحدى اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهذا تدبير يرحب به الوفد الياباني مع الارتياح. وأضاف قائلا إن الدورة الأولى للجنة كانت مع ذلك مخيبة للآمال إلى حد ما، ومن المؤمل بصدد هذا الموضوع أن تؤكد جميع الدول الأعضاء التي تشارك في أعمالها من جديد على التزامها بتحقيق أهداف الإصلاح الجاري. وفضلا عن ذلك، فإن طرائق التنسيق

(السيد هوريغوشي، اليابان)

داخل اللجنة ومع أجهزة أخرى ينبغي أن تستعرض بمزيد من التفصيل، ولا سيما في إطار المناقشة المكرسة لمسائل تنسيق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة مباشرة الأعمال الحرة، قال إن وفده يود أن يشير إلى أن تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع (A/48/472) يؤكد عن حق ضرورة تعزيز الأنشطة الموجهة نحو السوق، ولكنه يود الحصول على معلومات أدق عن النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة فيما يتعلق بمساعدة البلدان التي تمر بفترة انتقالية، نظرا إلى أن أولويات وأهداف أنشطتها في هذا المجال ليست محددة بشكل واضح، كما أن توزيع المهام بين شتى الهيئات التي تقدم المساعدة التقنية في هذا المجال وتنسيق أنشطتها هي أيضا ليست مبينة على وجه جلي. وأخيرا، ينبغي أن تحدد، في منظور كلي، المجالات التي تتوفر فيها للأمم المتحدة مزايا نسبية ويمكنها أن تقدم فيها مساعدة تقنية قابلة لتعزيز النشاط الاقتصادي.

٢٢ - السيد تشينتشين (سلوفينيا): قال إنه يتعين على هيئات الأمم المتحدة أن تتكيف مع الحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي في عصر يتسم بتحولات هامة ليس أقلها أهمية تحول البلدان التي كانت سابقا ذات اقتصادات مخططة إلى ديمقراطيات ذات اقتصاد سوقي.

٢٣ - وقال إننا نلاحظ وجود تجزئة مفرطة في مختلف ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من عمليات من أجل التنمية، وإن على هذه المنظومة تعزيز تعاونها مع مؤسسات "بريتون وودز" وتنسيق أنشطتها مع أنشطة تلك المؤسسات.

٢٤ - ومع أن من الصحيح أن العقبات التعريفية التي تعترض سبيل التجارة الدولية تتجه إلى الزوال، الأمر الذي يعزز من ناحية أخرى الطابع الإقليمي الداخلي للمبادلات التجارية، فإن ما يعرقل التخفيف من قيود التجارة هو وجود حواجز غير تعريفية، وفي الواقع أنه بينما تنتقل رؤوس الأموال بحرية، فإن حركة المنتجات الصناعية أخذ يخضع أكثر فأكثر لقيود تنظيمية.

٢٥ - ومضى قائلا، إن من الضروري بالنسبة للعديد من البلدان، ومنها سلوفينيا، ألا تقوم الرابطات التجارية القائمة باستبعاد الديمقراطيات الجديدة بداية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تعمل على التخفيف من قيود المبادلات التجارية، هذا إلى أن الوصول إلى الأسواق العالمية على قدم المساواة يسهم في الأجل الطويل في تعزيز استقرار النظام الاقتصادي العالمي ويقلل من أخطار اندلاع الاضطرابات الاجتماعية. كما ينبغي أن

(السيد تشينتشين، سلوفينيا)

يقبل المجتمع الدولي أيضا تنوع النهج في موضوع الاصلاحات الاقتصادية ويضع في حسبانه خصوصيات كل بلد. وهذا إلى أن ما لعملية فتح الأسواق العالمية من أهمية حيوية بالنسبة إلى سلوفينيا هو بعينه ما جعلها تبرم في الوقت الحاضر اتفاقات للتبادل التجاري الحر مع بلدان عديدة بغية تأمين دمجها في رابطات تجارية. وذكر أن بلده يساند جهود البلدان التي تسعى إلى الإسراع بتخفيف قيود المبادلات التجارية في إطار مفاوضات أوروغواي التي سيؤدي إخفاقها إلى تعزيز الاتجاهات الحمائية.

٢٦ - وواصل كلامه قائلا إن مجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أشار بحق، في هذا السياق، إلى أن الانتهاء من مفاوضات أوروغواي هو السبيل الوحيد المؤدي إلى تدعيم النظام الاقتصادي الدولي وإعطاء الثقة للبلدان النامية وكذلك للبلدان التي تمر بفترة انتقال من أجل تشجيع إصلاحاتها في ميدان التخفيف من القيود التجارية والاقتصادية، وأضاف أن سلوفينيا تقدر في هذا الشأن فرصة المشاركة في اختتام تلك المفاوضات والإسهام بذلك في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بوصفها دولة ينظر حاليا في أمر منحها مركز الطرف المتعاقد في الغات.

٢٧ - وقال إنه لا شك في أن الأونكتاد ينبغي أن يضطلع بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، نظرا للترابط الوثيق القائم بين التجارة والتنمية والبيئة.

٢٨ - وعلى نحو ما أشار إليه مجلس التجارة والتنمية في النتيجة ٤٠٧ (د - ٤٠) التي خلص إليها بشأن التنمية المستدامة، فإن المساعدة الإنمائية، ولا سيما منها المساعدة التقنية، أمر لا يمكن الاستغناء عنه من أجل الحصول على وسائل التصدي للمشاكل المتزايدة التنوع فيما يتعلق بالتجارة والبيئة.

٢٩ - وقال إن الانتشار العالمي للتكنولوجيات قد غير كثيرا من قواعد المنافسة الدولية والمزايا النسبية، الأمر الذي غير بدوره من القدرة التنافسية النسبية للاقتصادات الوطنية. وفي هذا السياق، فإن نظم المعلومات تلعب دورا أساسيا من حيث أن البلدان التي تتوفر لها تكنولوجيات متقدمة في هذا الميدان هي في الواقع أقدر البلدان على الاندماج في مراكز الجذب في السوق العالمية، الأمر الذي يعزز مزيتها النسبية. ولذا كان من الضروري أن تندمج البلدان التي تمر بفترة انتقال والبلدان النامية في نظم المعلومات التابعة للبلدان المتقدمة النمو.

٣٠ - السيد المسند (قطر): أشار إلى أن التجارة والتنمية يمثلان جانبين لا ينفصلان من النشاط البشري، وأن لهما أهمية كبرى بالنسبة لاستقرار الاقتصاد العالمي، ثم قال إننا نجد في عالم اليوم أن البلدان، صغيرها وكبيرها، المتقدمة النمو منها والنامية، تشهد تزايد الترابط بينها يوما بعد يوم وهي لم تعد قادرة على العيش في ظل الاكتفاء الذاتي.

٣١ - وتابع كلامه قائلا إنه يلاحظ، فضلا عن ذلك، بقلق بالغ، أنه رغم الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي، فإن المشاكل المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النامية في الثمانينات لم يتم التوصل إلى تسويتها بعد وأن خطط التنمية لم تثمر النتائج المتوقعة. وقال إن البلدان النامية لا تزال تعاني الفقر كما أن نموها لا يزال يعرقله اختلال ميزانها التجاري، وديون خارجية شديدة الوطأة جدا ومشاكل بيئية خطيرة، وذلك برغم أن العديد من هذه البلدان تلجأ حاليا إلى إجراء تكييفات هيكلية من شأنها أن يتيح لها المجال لتنشيط اقتصاداتها، وتنويع انتاجها وصادراتها، وتيسير وصول منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. وبشأن هذه النقطة، يرى الوفد القطري أن اتباع سياسة التبادل التجاري الحر وغير التمييزي والمجرد من القيود الحمائية هو أنجع وسيلة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية وسد الثغرة التي تفصلها عن العالم المتقدم النمو. وبناء على ذلك، فإن على هذه البلدان أن تواصل تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وحفز الاستثمارات والعمل على تنمية صادراتها.

٣٢ - ومن جهة أخرى، فإن عملية تخفيف قيود المبادلات التجارية يمكن أن تكون أكثر فعالية بكثير من المساعدات المالية في تحقيق الرخاء الاقتصادي وضمان النمو المستدام للبلدان النامية. وفي الحقيقة، يلاحظ أن عائدات التصدير هي التي ستمكن هذه البلدان من الحصول على الموارد اللازمة لتنميتها، كما أن هذه البلدان ستستطيع اقتراض رؤوس الأموال وكفالة خدمة دينها في الحدود التي تستطيع فيها تصريف منتجاتها في الأسواق الأجنبية.

٣٣ - وذكّر ممثل قطر في هذا الشأن بأن مجلس التجارة والتنمية كان قد بحث في دورته التاسعة والثلاثين، بين جملة أمور، تطور مفاوضات أوروغواي، وتنمية الموارد البشرية من أجل التجارة، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، ثم سلم بأن تخفيف قيود التجارة هو أداة هامة لزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحسين تخصيص الموارد وتعزيز النمو في جميع البلدان، كما حث المجتمع الدولي على دعم الجهود المضطلع بها في هذا الميدان من جانب البلدان النامية، وقرر توجيه رسالة إلى الحكومات المشاركة في مفاوضات أوروغواي لتذكيرها بأن الاختتام السريع والمتوازن والايجابي لهذه المفاوضات يشكل شرطا مسبقا لاستئناف النمو، وتوسع التجارة، وتحسين الحالة الاقتصادية في العالم.

(السيد المسند، قطر)

٣٤ - وقال المتحدث في نهاية كلمته إن الوفد القطري يدعو الدول الأعضاء إلى العمل لصالح التخفيف من قيود التجارة وتبادل السلع والتكنولوجيات، وبيّن أن تخفيف القيود هذا، بتعزيزه لعلاقات الترابط وإيجاده لمصالح مشتركة، لا يؤدي فقط إلى دعم التنمية الاقتصادية بل وكذلك إلى توطيد دعائم السلم وتوثيق عرى الصداقة بين الدول.

٣٥ - السيد هرست (انتيغوا وبربودا): تحدث أيضا باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية قائلا إن هذه البلدان قد سلمت منذ زمن طويل بأهمية دور العلم والتكنولوجيا في بناء القدرات الوطنية وتحقيق أهداف التنمية الطويلة الأجل. وبناء هذه القدرات يمكن من تقليص فجوة التأخر العلمي والتقني للبلدان القائمة على الزراعة. وأضاف أن بلدان المنطقة الكاريبية كانت خلال الفترة الاستعمارية تصدر السكر والقطن والتبغ والأرز والفواكه والخضار، وهي صادرات ذات طبيعة تقليدية لا تزال ذات أهمية. واليوم، بعد أن أصبحت بلدان المنطقة بلدانا ذات سيادة، نجد أن اقتصاداتها أكثر تنوعا وأنه ينبغي لها، ومن أجل اكتساب القدرة التنافسية أن تدخل تقنيات جديدة في المنتجات والخدمات التي تبيعها محليا وفي الخارج. وعلى هذا فإن الحصول على الخبرة التقنية وعلى الوسائل الجديدة يجب أن يشكل جزءا من الأهداف الإنمائية لهذه البلدان. وقال إن جامعة جزر الهند الغربية تكفل الآن تدريب الباحثين والمهندسين، ولكن الامكانيات العلمية والتقنية للبلدان الكاريبية لا تزال حتى الآن دون مستوى امكانيات البلدان المتقدمة النمو.

٣٦ - ومع ذلك فإنه كثيرا ما تكون التقنيات المناسبة للبلدان الكبيرة والصناعات الكبيرة غير صالحة للدول الصغيرة. وهذا ينطبق على سبيل المثال بالنسبة لميكنة جني قصب السكر، وهي عملية صعبة في البلدان الصغيرة المنتجة للسكر، مثل سانت كيتس ونيفيس، التي يتعين عليها حتى الآن الاستعانة بالقوى العاملة الوفيرة. وهذا يعني أنه لا بد من استحداث تقنيات محلية مكيفة تتكيف مع خصائص البلدان الجزرية الصغيرة. ولكن استحداث هذه التقنيات يفترض وجود باحثين مؤهلين، ومختبرات مجهزة، وورشات جيدة، وموارد مالية، توفر امكانيات الحصول على تكنولوجيا المعلومات. والتقنيات الصغيرة المستحدثة في المنطقة الكاريبية هي في كثير من الحالات قابلة للتطبيق في بلدان نامية أخرى، والافتقار إلى التمويل هو أكبر سبب حال دون انتشارها على هذا النحو. كما أن انتاج الموز يواجه صعوبات مماثلة. فمنتجو الموز في أمريكا اللاتينية يهددون الآن بأن يجهزوا على نصيب الجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين من سوق الموز المصدر إلى أوروبا رغم أنه لا يتجاوز ٢ في المائة من تلك السوق. وتساءل المتحدث عما إذا كان في الإمكان ايجاد تقنيات قادرة على جعل انتاج الموز في هذه الجزر يتسم بقدر أكبر من التنافسية؟ وقال أيضا إن الابتكارات التي ستطبق في نهاية المطاف يجب أن تكون من نوع يساعد

(السيد هرست، انتيغوا وبربودا)

على الحفاظ على البيئة، حيث أنه لا مناص من صون التربة، والمياه الجوفية، وصحة المزارعين والعمال. وأشار إلى أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة المقرر عقده في بربادوس سيبحث مسألة نقل التكنولوجيا لصالح الجزر الصغيرة. وسيتم اعتماد برنامج عمل يضع العلم والتكنولوجيا في الأماكن اللائقة بهما في قائمة أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة. وسينظم معرض للتكنولوجيات الايكولوجية في هذه المناسبة، وستخصص في هذا المعرض أماكن متساوية للبلدان المتقدمة النمو وللبلدان النامية.

٣٧ - وقال إن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية تسلم بضرورة تعزيز التعاون داخل المنطقة الاقليمية في مجالات نقل التكنولوجيا، والبحث والتطوير، وتدريب الباحثين والخبراء. وترى هذه البلدان أنه من اللازم دمج السياسات العلمية والتقنية في الاستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة وفي خطط التنمية المستدامة والتنمية القطاعية. ويعتبر هذا الدمج أمرا لا يستغنى عنه إذا أريد الاستعانة بالعلم في ترشيد إدارة البيئة والتنمية. وقال إن بوسع الخبرة العلمية تعزيز أهداف التنمية المستدامة على صعيد البلدان وتيسير عملية اتخاذ القرارات. وينبغي أن يشكل العلم والتقنية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة إذا أريد تجنب وقوع كارثة. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية في هذا الميدان، وهذه البلدان تلاحظ باهتمام القرارات التي اتخذتها كل من لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة التنمية المستدامة.

٣٨ - ومن اللازم إعمال أحكام جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات الايكولوجية، والتعاون، وتعزيز القدرات. وعلى هذا يتعين على البلدان المتقدمة النمو تشجيع وتيسير وتمويل الحصول على التقنيات البيئية والخبرات المتصلة بها، ونقلها في ظل ظروف مواتية إلى البلدان النامية، ومساعدة هذه البلدان على تنمية امكاناتها الذاتية، نظرا إلى أن البحث والتطوير والتدريب على المستويات الرفيعة هي غالبا ذات تكلفة باهظة بالنسبة لكثير من هذه البلدان. ولا بد أيضا أن تقدم المؤسسات المالية الدولية معونتها لعملية نقل التقنيات، نظرا لأن هذه المؤسسات تعتبر من ناحية أخرى مرتبطة بجهود البلدان النامية في سبيل التكيف الهيكلي والتنمية الاقتصادية المستدامة. واستطرد المتحدث قائلا إن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية مصممة على الاشتراك في أعمال فريق الخبراء للجنة التنمية المستدامة المكلف باقتراح تدابير خاصة تستهدف تسهيل نقل التكنولوجيا، كما أن بلدان الجماعة تؤيد المشاريع النموذجية المتعلقة بالتعاون التقني الأقاليمي وتعزيز القدرات الذاتية في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمشار اليها في تقرير الأمين العام (A/48/465).

(السيد هرست، انتيغوا وبربودا)

٣٩ - ومن الجلي أن العلم يقوم بدور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، ولا سيما في مجال خلق الثروات. ومع أن العلم لا يكفل تحقيق الإنصاف في توزيع العائدات بين الدول وداخل الدول، فإنه يعتبر عاملا حاسما في ميداني البيئة والتنمية. وإذا أريد تقليص الثغرة بين الدخول، فإن من الضروري أن تسارع الدول الفقيرة إلى تطبيق الدروس المستخلصة، وأن تتقاسم الدول الغنية معها معارفها التقنية ومواردها.

٤٠ - السيد كوبيليوس (شيلي): تحدث باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو، فذكر أن هذه الدول قد ذهبت دائما إلى أن تخفيف قيود التجارة أنجع وأعدل صورة للتعاون من أجل التنمية.

٤١ - وقال إن السياسات التي تقيد وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق تمثل بالنسبة لهذه البلدان فاقد ربح يزيد ١٠ مرات على مبلغ المساعدة الدولية.

٤٢ - ومضى قائلا إن البلدان الصناعية لو طابقت بين كلامها السياسي وبين ممارساتها التجارية، لكان تحت تصرف البلدان النامية موارد أكثر بكثير مما هو متوفر لها الآن حتى إن لم توجد المساعدة الدولية بالإضافة إلى أنها يكون لديها حافز قوي على الاستفادة من امكانياتها. وحيث أن توسع التجارة الدولية هو أفضل وسيلة لتسهيل النمو الاقتصادي، والرفاهية، والتحسين المستمر لنوعية الأسواق بوجه خاص، فلا مناص من الشعور بالقلق إذ نرى البلدان الصناعية، التي تعاني تباطؤا لا ينقطع في معدل نموها، تتخذ من الممارسات التجارية سلاحا لدعم قطاعات انتاج يعلم الجميع بأنها ليست قطاعات مجزية.

٤٣ - وقال المتحدث إن إنعاش الاقتصاد العالمي يتطلب على هذا الأساس ختام مفاوضات أوروغواي بنجاح. ففي إطار هذه المفاوضات نجد أن ما يزيد على ٦٠ بلدا ناميا، كلها من بلدان أمريكا اللاتينية، قررت انفراديا أن تخفف من قيود الوصول إلى أسواقها. وهذه التضحيات التي تحققت لن يكون لها معنى إلا إذا استطاعت هذه البلدان الاستفادة من الأسواق التي يمكن أن يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق زيادة الصادرات والواردات في آن معا.

٤٤ - وأفاد المتحدث كذلك إن قبول هذه البلدان لمشروع الوثيقة الختامية لمفاوضات أوروغواي، رغم ما فيها من نواقص، دليل على تصميمها على التعاون في هذا الميدان. أما الدول التجارية الكبرى فإنها من جانبها قد كرست جميع طاقاتها لإضعاف محتوى مشروع الاتفاق. وإزاء هذا المناخ من عدم الثقة، فإن بلدان

(السيد كوبيليوس، شيلي)

مجموعة ريو قوت عزمها على التكامل دون الانغلاق على نفسها تجاه العالم الخارجي. وهي مقتنعة بوجه خاص بأن دخول اتفاق التبادل التجاري الحر بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ أمر جوهري بالنسبة إلى تنمية القارة بأسرها.

٤٥ - وقال إن مفاوضات الغات لو أخفقت فإن مسؤولية إخفاقها تقع على عاتق الذين يستثنون من تلك المفاوضات المنتجات الزراعية والمنسوجات والمنتجات المدارية والذين يرفضون القبول بإنشاء آلية مؤسسية تضمن احترام القواعد التجارية المتعددة الأطراف.

٤٦ - السيد ريفانالس (فنزويلا): أشار إلى الأهمية التي تعلقها فنزويلا على شتى تدابير التكامل الاقليمي للبلدان النامية، وهي تدابير أساسية بالنسبة إلى التكيف الهيكلي واستقرار الاقتصادات. وقال إن بلدان أمريكا اللاتينية بوجه خاص تبذل كل جهودها، من خلال مختلف الاتفاقات الاقليمية، من أجل زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص. غير أنه إذا أريد أن تكون هذه الجهود المبذولة مثمرة حقا، فإنه يتعين أن يكون الوضع الاقتصادي الدولي مواتيا لها. ولكننا نجد، بعد مرور عام على "التزام كارتاخينا"، أن المشاكل لا تزال باقية. وقد عملت البلدان النامية كل ما في وسعها في سبيل إنجاح مفاوضات أوروغواي، نظرا إلى اقتناعها بأهمية وضع ترتيبات تجارية منصفة وإزالة العقبات التعريفية التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو.

٤٧ - وأشار إلى أن جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو يؤكدان كلاهما على التفاعل بين البيئة والتجارة والتنمية، وهو أمر ينبغي للأونكتاد أن يتعمق في تطويره. ولا مناص أيضا من أن يبادر الأونكتاد إلى تنسيق أعماله مع أعمال لجنة التنمية المستدامة لإيضاح أن اتباع الممارسات التجارية التقييدية بحجة وجود عوامل ايكولوجية تقتضيها أمر مرفوض بالكلية في إطار أي اتفاق عالمي لصالح التنمية المستدامة.

٤٨ - وقال المتحدث إن الجمعية العامة قد سلمت، في دورتها السادسة والأربعين، بالأهمية الحيوية للعلم والتقنية بالنسبة للتقدم والتنمية. وأضاف أن الوفد الفنزويلي يؤيد كل التأييد الآراء التي قدمها الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة (A/48/465) ومفادها أنه ينبغي، وفقا لما طلبته الجمعية العامة، عقد اجتماع استشاري يشارك فيه ممثلو مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمصارف الاقليمية للتنمية من أجل تعبئة الموارد التي تتيح تمويل الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. وقال إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا في حال تدعم عملية ايجاد قدرات علمية وتقنية ذاتية ونقل التكنولوجيات، ولا سيما التكنولوجيات الايكولوجية.

(السيد ريفانالس، فنزويلا)

٤٩ - ومضى قائلا إن عملية الانفتاح الاقتصادي على الصعيد الدولي قد أدت إلى نشوء تجمعات اقليمية تستهدف تحقيق قدرة تنافسية أفضل. وأضاف أن فنزويلا تولي أهمية كبيرة للتكامل الاقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية وأنها هي التي كانت قد طرحت، في عام ١٩٩٠، برنامج بوليفار الذي يدعم التعاون بين المؤسسات التجارية ومراكز البحث والهيئات العامة والخاصة بغية الحصول على منتجات وخدمات تجد لها ما يلزم من المنافذ في أسواق جديدة. كما أن فنزويلا تؤيد المبادرات التي اتخذتها بلدان أخرى من بلدان المنطقة، مثل السوق المشتركة للخبرات، التي بدأتها أوروغواي، وبرنامج "باراديغما" الذي بدأته البرازيل، والنظام النموذجي للمعلومات التقنية. ورحب المتحدث في ختام كلمته بالاتفاقات التي أبرمت مع أسبانيا والبرتغال والتي من شأنها أن توطد التعاون بين اسبانيا وبلدان أمريكا اللاتينية على نحو ملموس.

٥٠ - السيد عزايزه (تونس): قال إن بلدان يعكف في السنوات الأخيرة على تنفيذ برنامج إصلاحي طموح يتركز على الأعمال الحرة وذلك بغية إنعاش الانتاج وتشجيع الصادرات والمبادلات التجارية. وهذه الدينامية الجديدة تقتضي مشاركة القطاع الخاص، وقد اختارت طريق الليبرالية الاقتصادية واعتبرته شرطا أساسيا لنجاح عملية التنمية ولمشاركتها في النشاط الاقتصادي العالمي. وترسيخا لهذا الخيار، تعمل تونس على تشجيع المبادرات الخاصة في جميع قطاعات الانتاج، وذلك عن طريق سن تشريعات تتطلع إلى إعطاء المزيد من الحيوية لشتى الهياكل الاقتصادية، وعن طريق الاصلاح الضريبي، وتعزيز الجهاز النقدي والمالي، وتحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص. وبين أن تونس قد بنت سياستها الاقتصادية على الربحية وقواعد الاقتصاد السوقي وعلى الاصلاحات الجريئة التي تساعد على إعادة التوزيع فيما بين القطاعين العام والخاص. إلا أن الدولة بقيت ضامنة للقطاعات الاستراتيجية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. وإلى جانب الاصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحديث قطاعات الانتاج، عمدت تونس إلى إصلاح نظامها الضريبي من أجل تشجيع الاستثمارات، وذلك عن طريق إصدار قوانين قطاعية، كما سيصدر قريبا قانون وحيد يتعلق بالاستثمارات. ويواكب هذه العملية إنشاء شركات استثمارية واقامة إطار قانوني للمناطق الحرة. وتشجع تونس بنفس الروح اقامة شراكة مع البلدان الصديقة. ومن شأن قابلية الدينار التونسي الجارية للتحويل إلى عملات أجنبية أن يسمح للشركات التونسية بالتعامل مع شركائها الأجانب وبتعزيز وجودها في شبكات التوزيع الخارجية. وترافق هذه الاصلاحات الاقتصادية جهود ترمي إلى انعاش وتعزيز الجهاز الإداري عن طريق تبسيط الاجراءات الشكلية بغية تيسير مهمة المستثمرين. وقال إن القانون الوحيد المتعلق بالاستثمارات سيكون أداة فعالة لتعزيز التكنولوجيا وسيسهم في مكافحة التلوث وفي حماية البيئة.

(السيد عزايزه، تونس)

٥١ - وقال إن تونس مقتنعة بأهمية البعد الإنساني في تعزيز الأعمال التجارية، ولذلك فهي تولي اهتماما خاصا للتدريب المهني ولا سيما في مناخ تنافسي داخلي وخارجي لن يكون بوسع الأعمال الحرة تحقيق النجاح في نطاقه إلا بوجود نسبة جيدة بين المديرين والعاملين، وتوفر امكانيات والوصول إلى الخبرات التقنية وإيلاء الاهتمام المطلوب للبحث العلمي. وأضاف أن تعزيز الأعمال التجارية، التي يجب أن تقوم بدورها كاملا في الاستثمارات، وفي الانتاج، وفي التصدير، وفي العمالة، وفي بناء مجتمع مدني متوازن لصالح جميع التونسيين، يشكل عاملا حاسما في تكوين بيئة سياسية واجتماعية ذات طبيعة تكفل طمأنينة جميع الشركاء الاجتماعيين وإعطائهم الثقة بالمستقبل.

٥٢ - السيد أوليزيميكا (نيجيريا): قال إن التخفيف من قيود المبادلات التجارية يزيد من الفعالية الاقتصادية ويُحسن توزيع الموارد والنمو في جميع البلدان، ولكن هذا التخفيف ينبغي أن يكون تدريجيا بالنسبة للبلدان النامية، كما أن على المجتمع الدولي أن يدعم جهود هذه البلدان عن طريق زيادة ما يقدمه لها من الموارد المالية، واتخاذ تدابير لتخفيف عبء ديونها، وتحسين إمكانات وصولها إلى الأسواق. وبدون هذه المعونات، فإن عملية الإصلاح الاقتصادي التي تضطلع بها معظم البلدان، ولا سيما في منطقة افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، لن تأتي بالنتائج المرتقبة.

٥٣ - وقال إن الاختتام السريع المتوازن لمفاوضات أوروغواي ليس فقط أمرا لا غنى عنه لتوسيع النظام التجاري، ولكنه أيضا شرط ضروري للعودة إلى النمو، وإلى زيادة المبادلات التجارية، وتحسين الوضع العالمي. واستطرد قائلا إن المكاسب تقدر بما يقرب من ٢٠٠ بليون دولار، وإن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز النظام التجاري الدولي ولإعطاء البلدان النامية وللبلدان التي تمر بفترة انتقالية الثقة التي تشجعها على إصلاحاتها. وقال إن الوثيقة الختامية لمفاوضات أوروغواي ينبغي أن تنطوي على نتيجة متوازنة تضع في حسبانها المصالح الرئيسية للبلدان النامية واحتياجاتها المالية والتجارية. وينبغي استكمال تلك الوثيقة بمجموعة تدابير تحقق الوصول إلى أسواق السلع والخدمات في البلدان المتقدمة النمو.

٥٤ - ومضى المتحدث قائلا إن التبادل التجاري الحر يفضل على الحمائية بالنسبة إلى جميع البلدان، غير أن على الشركاء المنتمين إلى البلدان المتقدمة النمو أن يدركوا تمام الإدراك أن البلدان النامية ليس بوسعها أن تتعهد بالتزامات لا تنسجم مع مستوى تنميتها. وأضاف أن نيجيريا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية الأخرى. قد خفضت من قيود المبادلات التجارية في إطار برنامجها المتعلق بالتكيف الهيكلي وذلك بأمل الوصول على نطاق أوسع إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولكن نشهد مع الأسف أن بعض هذه

(السيد أوليزيميكا، نيجيريا)

البلدان لم تقابل هذه المبادرات بروح إيجابية بل أدخلت مفاهيم جديدة وفرضت شروطا جديدة تتنافى مع مقتضيات التبادل التجاري الحر.

٥٥ - وقال إن الحالة في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ما زالت حرجة. فالفقر وسوء التغذية والأمراض منتشرة هناك على نطاق أوسع منه في أية منطقة أخرى من مناطق العالم. وأضاف أن البلدان الافريقية تطبق إصلاحات اقتصادية، ولكنها تواجه كل أنواع الصعوبات الناجمة عن نقص المساعدة الخارجية، ولا سيما التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأشار إلى أن أنواع الحرمان الذي يرافق هذه الاصلاحات الاقتصادية قد أدى أحيانا إلى توترات اجتماعية وسياسية. والقضاء على هذه الصعوبات يوجب على الأونكتاد تكثيف بحوثه ومعوناته التقنية لكي يتسنى له تقديم مشورة أفضل إلى الحكومات عن إمكانيات العمل الأقرب إلى الواقع. والأونكتاد يتدخل من زمن طويل في ميدان السلع الأساسية. فهو يشارك في المفاوضات المتعلقة بالكاكاو فيما بين المستهلكين والمنتجين. وهناك طرف مستهلك رئيسي انسحب من الترتيبات الدولية المتعلقة بالبن. ومن المهم الانتهاء سريعا من المفاوضات الجارية بشأن المطاط الطبيعي. وينبغي بوجه عام دعم تنويع الانتاج والتجارة في افريقيا. وكذلك يسهم الأونكتاد في تحقيق برنامج عمل جديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وهو يقدم مساعدة تقنية للبلدان الافريقية، ولكن نيجيريا ترى أن تمويل هذه المساعدة ينبغي أن يكون منتظما ومكفولا، وهي تأمل في أن يتم تقديم موارد واضحة الزيادة إلى الأونكتاد لتمكينه من توفير المساعدة التقنية للبلدان الافريقية، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات، وتدريب القوى العاملة، والنقل البحري.

٥٦ - واصل كلامه قائلا إن الأونكتاد اعتمد منذ انعقاد مؤتمره الثامن آليات جديدة للعمل كما أن اتجاه أعماله قد طرأ عليه تبدل جسيم إثر إنشاء لجان دائمة جديدة وأفرقة عمل خاصة. هذا إلى أن مجلس التجارة والتنمية وأجهزته الفرعية تكثر الآن من الاستعانة بالاستنتاجات المشتركة. والتقييمات والخلاصات التي يعدها الرؤساء، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشاكل في آن واحد للأمانة وللوفود، من حيث أنها تجد صعوبة في تتبع نتائج أعمال الأونكتاد.

٥٧ - وأكد المتحدث من جديد وجوب تعزيز التعاون الدولي للتحقق من أن النهج المتبعة في التصدي لمشاكل التجارة والبيئة والتنمية المستدامة يعزز بعضها بعضا. وقال إن تدابير حماية البيئة ينبغي ألا تتخذ ذريعة لفرض شروط جديدة على تقديم المساعدة أو لاتخاذ تدابير اعتباطية أو تمييزية إزاء

(السيد أوليزيميكا، نيجيريا)

صادرات العالم الثالث. وأضاف أن مشاكل البيئة ينبغي، على النقيض من ذلك، أن يتم حلها عن طريق تطبيق سياسات واستراتيجيات ملائمة مبنية على الاقتصاد الكلي. وبين أن التخفيف من قيود المبادلات التجارية يمثل شرطا جوهريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذا ينبغي أن يتابع الأونكتاد أعماله في الميادين التي تربط بين التجارة والتنمية، كما أن أنشطته في هذا المجال ينبغي أن تكون محل تقارير منتظمة تقدم إلى لجنة التنمية المستدامة وعن طريقها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٨ - السيد باهاديان (البرازيل): حصر كلمته في التحدث عن بندين من بنود جدول الأعمال هما: مباشرة الأعمال الحرة وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقال إن البند المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة أدرج في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بهدف تشجيع منظمي المشاريع من القطاعين الخاص والعام وتيسير تبادل المعلومات العملية والبيانات المستمدة من التجربة فيما بين جميع البلدان بشأن دور منظمي المشاريع المحليين في عملية التنمية الاقتصادية. ثم أعطت الجمعية العامة لبحث هذه المسألة زخما جديدا في دورتها الخامسة والأربعين حين سلمت بضرورة القيام بدراسة هذه المسألة بشكل أكثر فاعلية واتساما بالطابع العملي في ضوء تطور الحالة الدولية. ومضى المتحدث قائلا إن انتهاء الحرب الباردة شكل بدء تصاعد قوة الاقتصاد السوقي، الأمر الذي استلزم تحسين وتعزيز دور منظمي المشاريع على الساحة الدولية. وأضاف أن ثمة إمكانيات لا تحصى تفتحت أمام القطاع الخاص ومبادراته واكبتها مسؤوليات متزايدة مترتبة عليه. وقال إن المعادلة كانت تبدو بسيطة. إن إمكانيات توسيع التعاون الدولي في مجال تبادل الخبرات الفنية المتخصصة مع القطاع الخاص من شأنها أن تحسن فعالية الأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية. وبرفع الانتاجية يصبح في الإمكان تسهيل تنفيذ تدابير التكيف الهيكلي الداخلية والتماس النمو المستدام، مما يؤدي إلى توسيع أبعاد النشاط الاقتصادي العالمي في مجالات الاستثمار، والخدمات، والتجارة.

٥٩ - واليوم، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأسواق ذات أهمية متزايدة بالنسبة إلى توسيع الاقتصاد العالمي، وبخاصة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية عن طريق التوسع في القطاع غير الحكومي، فإن مسألة "مباشرة الأعمال الحرة" ينبغي أن تشغل مكانا بارزا جدا في جدول أعمال اللجنة الثانية، نظرا لأن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى فتح آفاق جديدة للقطاع الاقتصادي التابع للأمم المتحدة بقصد اعطائه بعدا جديدا وأكثر اتساما بالطابع العملي، ويتركز على انتاجية الاقتصاد العالمي. وتقرير الأمين العام (A/48/472) عن هذه المسألة يحدد بشكل واضح المجالات التي يمكن في إطارها تشجيع مباشرة الأعمال الحرة، ولكنه لا يتعمق في بحث إمكانيات عمل الأمم المتحدة ذاتها. ونجد بوجه خاص، أن منظم المشاريع نفسه وإن كان في الموقع الذي يؤهله لإدارة شركته بصورة فعالة، فإن التقرير يقتصر على تشخيص الحالة

(السيد باهاديان، البرازيل)

الراهنة للبلدان غير النامية، وهو يفعل ذلك في كثير من الأحيان بطريقة نظرية محضة، ثم الإشارة على الحكومات بتشجيع مباشرة الأعمال الحرة. وكانت الجمعية العامة قد طلبت أن يتضمن التقرير توصيات لمنظومة الأمم المتحدة بشأن دعم مباشرة الأعمال الحرة - وهذه مبادرة عملية تأتي في أوانها - غير أن من المؤسف بوجه خاص أن التقرير لا يحتوي على مثل هذه التوصيات، في حين أن في وسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور كبير في هذا الميدان بالنظر إلى وجود إمكانيات عديدة لدعم الأنشطة التجارية ومجالات كثيرة يمكن فيها اتخاذ تدابير عملية لتنمية روح مباشرة الأعمال الحرة في الاقتصاد العالمي وعلى نطاق واسع. كذلك يمكن للأمانة العامة تنظيم حلقات العمل، والحلقات الدراسية، واجتماعات المائدة المستديرة عن وسائل جمع المشاريع الصغيرة والكبيرة من أجل تسهيل تكوين مشاريع مشتركة وتحقيق ظروف اقتصادية مقبولة بصورة متبادلة لغرض نقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق. ومن المؤمل أن يجري بحث هذه الفكرة في المناقشات التي ستجري بشأن مشروع قرار محتمل للجنة عن هذا الموضوع.

٦٠ - وقال المتحدث إنه لما كانت التقنية تبدو من شأن القطاع الخاص على الأكثر، فإن بعض الوفود تعتبرها غير قابلة لبحث حكومي دولي يؤدي إلى تشجيع التعاون الدولي. ولكن هذا التحليل يغفل ضرورة دراسة الشروط المسبقة للتطور العلمي في البلدان النامية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في القطاع العلمي والتكنولوجي. ولكن الواقع أن ذلك هو منطلق التدابير الأساسية التي لا تؤدي فقط إلى التنمية التكنولوجية المحلية، بل أيضا إلى تمثيل التقنيات المنقولة عن طريق الاستثمارات. ويرى الوفد البرازيلي أن على الأمم المتحدة أن تتصدى جديا لمسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إذ هو أداة أساسية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعوب. وقدم الوفد اقتراحين محددين: يرمي أولهما إلى تأييد القرار الذي اتخذته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الأولى والذي يقضي بأن يدرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ مسألة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا؛ ويرمي ثانيهما إلى إدراج مسألة العلم والتكنولوجيا، التي هي عنصر أساسي من عناصر النقاش الدائر بشأن التنمية، في صميم تقرير الأمين العام عن "برنامج التنمية"، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٦١ - السيد ستاتاجين (نيكاراغوا): تحدث باسم بلدان أمريكا الوسطى، فقال إنه إذا أريد أن تثمر الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى نمو اقتصادي مستدام، فإنه ينبغي التخلص كليا من جميع الممارسات الحمائية التي كانت معروفة في الماضي. ولهذا نجد أن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى أكدوا، في اجتماع القمة الذي

(السيد ستاتاجين، نيكاراغوا)

عقدوه مؤخرا في غواتيمالا، على ضرورة تجديد مفهوم التضامن الدولي على نحو يؤدي إلى الاستعاضة عن المساعدة بتطوير القدرات الانتاجية وفتح الأسواق الدولية للمنتجات التصديرية للبلدان النامية، وإيجاد طرائق جديدة للتعاون تتيح نقل الموارد والتكنولوجيا وتشجع على تنمية الموارد البشرية. وأضاف المتحدث قائلا إن رؤساء تلك الدول رأوا، من هذا المنظور، أن التصديق على اتفاق إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر لأمريكا الشمالية يعتبر مسألة جوهرية وأعلنوا عن استعدادهم للانضمام إلى هذا النظام الإقليمي.

٦٢ - وأفاد أن بلدان أمريكا الوسطى، ثقة منها بأن في تنمية المبادلات التجارية الدولية فائدة لبلدان الشمال وبلدان الجنوب على السواء، ترى من اللازم أن تختتم مفاوضات أوروغواي في أسرع وقت ممكن وأن تراعى فيها مصالح البلدان النامية. وبين أنه في الوقت الذي تقوم فيه هذه البلدان بتقديم التضحيات للتخفيف من قيود نظام مبادلاتها التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فإن البلدان المتقدمة النمو تلجأ أكثر فأكثر إلى تدابير حمائية انفرادية وتمنع الوصول إلى الأسواق الدولية. وقال إن هناك ضرورة عاجلة لوضع حد لمثل هذه الممارسات. وعلى نحو ما نص عليه إعلان بونتا ديل إيستي، فإنه يتعين أن تضع مفاوضات أوروغواي في اعتبارها مواقف البلدان النامية. ومعنى هذا أنه لا بد من المبادرة فورا إلى معالجة الاختلالات القائمة في مجال الاتجار بالمنتجات الزراعية والمدارية والمنسوجات. وينبغي أيضا أن تقبل البلدان المتقدمة النمو بالتخفيف من قيود الاتجار بالخدمات، وهو القطاع الذي تتمتع فيه بمزية مقارنة قوية. ومن أجل أن تتوصل البلدان النامية إلى توسيع قطاعها الثالث، فإنه ينبغي لها التعويل على المساعدة التقنية من البلدان المتقدمة النمو وكذلك على مساعدة الهيئات الدولية، ولا سيما منها هيئات منظومة الأمم المتحدة. وأخيرا، فإنه وإن كان يتعين التسليم بالترابط بين البيئة والتجارة والتنمية، فإن هذا يجب ألا يتخذ ذريعة لتطبيق تدابير حمائية أو تمييزية على صعيد المبادلات التجارية الدولية.

٦٣ - وقال إن بلدان أمريكا الوسطى، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية، لا تزال تعتمد على تصدير سلعها الأساسية، في حين أن هبوط أسعار هذه السلع وعدم تنظيم الأسواق الدولية قد قوض الجهود المتفق على اتخاذها لصالح التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كما قوض القدرة على تسديد الدين الخارجي. لهذا فإن من اللازم تنشيط عمل الأونكتاد في هذا الميدان وإعطاء زخم جديد للصندوق المشترك للسلع الأساسية والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية. وينبغي أيضا تعزيز نظام الأفضليات المعمم وتوسيع نطاقه. ولا بد، أخيرا من إنشاء منظمة متعددة الأطراف لشؤون التجارة يكون من شأنها ضمان احترام النصوص المعتمدة لدى اختتام مفاوضات أوروغواي وكذلك ردع الدول عن اتخاذ تدابير انفرادية من شأنها التهديد بالإخلال بالتوازن فيما بين حقوق وواجبات الأطراف المتعاقدة.

(السيد ستاتاجين، نيكاراغوا)

٦٤ - وقال إن الرخاء لا يمكن أن يكون وقفا على فئة ضيقة من الدول التجارية الكبرى. وعلى المجتمع الدولي أن يعنى بإقامة نظام للتبادل التجاري أكثر إنصافا، ويسهل التدفقات التجارية والاستثمارات ونقل التكنولوجيا. وبلدان أمريكا الوسطى توجه نداء عاجلا من أجل التخفيف من قيود التجارة العالمية وتوسيعها باستمرار، وهذا هو الإجراء الوحيد الذي يتيح التغلب على الجوع وسوء التغذية، والفقر المدقع، والأمية، والاتجار بالمخدرات، والبطالة. وتود بلدان أمريكا الوسطى التذكير بأن الرخاء الاقتصادي لا يمكن أن يتوقف على وجود دولة رعائية تدعم النمو الاقتصادي بأسلوب اصطناعي وخطر يستمد قوته من التدابير الحمائية.

٦٥ - السيد هورين (أوكرانيا): قال إنه يتعين اليوم على اقتصادات جميع البلدان، إذا أرادت أن تكون فعالة، أن تبادر إلى الاندماج الكامل في السوق العالمية والاستفادة من مزايا التوزيع الدولي للعمل. وقال إنه يلاحظ في هذا الشأن أن هناك ادراكا متزايدا للحاجة إلى إدماج البلدان التي تمر بفترة انتقالية إدماجا سريعا في الاقتصاد العالمي. وينبغي، تحقيقا لهذه الغاية، إيجاد الظروف التي تفسح المجال سواء في إطار العلاقات الثنائية أو عن طريق الجهود المشتركة التي تبذل في إطار الآليات الدولية مثل منظومة الأمم المتحدة. ومن المؤمل في هذا الصدد أن تختتم مفاوضات أوروغواي في وقت قريب.

٦٦ - وأضاف المتحدث قائلا إن بوسع الأونكتاد أن يقوم بدور هام في هذا المجال، ولا سيما عن طريق مساعدة البلدان التي تمر بفترة انتقالية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويكون من المفيد في هذا المضمار أن يبحث الأونكتاد الإصلاحات التي أدخلتها مختلف البلدان وبخاصة فيما يتعلق بالنظم المالية، والتحول إلى القطاع الخاص، وإعادة تشكيل التجارة الخارجية. وستكون هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأوكرانيا، التي تمر بمرحلة صعبة من حيث إعادة التشكيل الاقتصادي والتي هي في سبيل وضع نموذج جديد في ميدان التجارة الخارجية يقوم على رفض الاحتكار من جانب الدولة. واستطرد المتحدث قائلا إن تفكيك احتكارات الدولة وتحويل هيئات الدولة المعنية بالتجارة الخارجية إلى القطاع الخاص يشكلان اليوم جزءا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية في أوكرانيا. وتبحث الآن أيضا مسألة إنشاء منطقة تبادل تجاري حر في هذا البلد. وعلى الأونكتاد أيضا أن يسهم في عملية إعادة التشكيل لأغراض نزع السلاح وتحويل صناعة الأسلحة. وقال إن أوكرانيا تؤيد إنشاء فريق عامل خاص في إطار الأونكتاد يعنى بدراسة هذه المسألة. وإن شتى عمليات التكامل الإقليمي تعكس عزم الدول على الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة عن طريق الانفتاح المتبادل للأسواق. وينبغي أن تجري هذه العمليات على أساس التساوي في الحقوق،

(السيد هورين، أوكرانيا)

ولا يجب تطبيق تدابير اقتصادية قسرية من أجل الحصول على مكاسب سياسية. وإن الوفد الأوكراني يؤيد في هذا الشأن الأمين العام تأييدا تاما حين طلب في مذكرته عن هذه المسألة (A/48/535) من البلدان المتقدمة النمو أن تمتنع عن استغلال وضعها المهيمن في الاقتصاد الدولي لممارسة القسر السياسي أو الاقتصادي عن طريق تطبيق الصكوك الاقتصادية بغرض حمل بلدان أخرى على تغيير اتجاهاتها السياسية أو الاجتماعية بوجه خاص.

٦٧ - وقال إنه ينبغي التخلي عن الحروب التجارية العقيمة وعن الممارسات التمييزية الموضوعة لبواعث سياسية. وكما أن الفائدة المتبادلة والشراكة، والاحترام المشترك والتطبيق الحازم للاتفاقات المبرمة يجب أن تشكل قواعد لا يجوز المساس بها لتسيير العلاقات الاقتصادية الدولية. وهذه المبادئ المحددة التي تود أوكرانيا أن تستند إليها في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة بصورة خاصة.

٦٨ - وقال إن أوكرانيا تؤيد أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد جلبت هذه اللجنة الانتباه في دورتها الأولى إلى وسائل تحسين التنسيق والتعاون في ميدان العلم والتقنية؛ وخلصت إلى أنه ليس بالإمكان إحراز تقدم في التنمية الاقتصادية إلا إذا شكل العلم والتقنية أحد العناصر الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات، كما أكدت على ضرورة تقديم خدمات الخبراء والقيام باستثمارات بغرض ترشيد استغلال الإمكانات العلمية والتقنية. واضاف الممثل قائلا إن المعروف أن أوكرانيا تملك قاعدة علمية وتكنولوجية وصناعية متينة، ولكن العديد من الاكتشافات التقنية المتقدمة التي أنجزها علماء أوكرانيون لم تخرج إلى حيز التطبيق العملي حتى الآن، وأهم سبب لذلك هو المركزية المفرطة لنظام الادارة العلمية والاقتصادية.

٦٩ - وبغية معالجة هذه الحالة، ينبغي أن تبذل أوكرانيا وسعها لتحويل صناعتها الدفاعية لأغراض مدنية. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة، الأمر الذي يدعو إلى تلقي المساعدة من المجتمع الدولي.

٧٠ - وتطرق إلى مسألة مباشرة الأعمال الحرة. فقال إن اندماج البلدان التي تمر بفترة انتقالية في إطار الاقتصاد العالمي ليس ممكنا إلا بالاستناد لمبادئ السوق، وأهم عنصر فيها هو وجود فئة من منظمي المشاريع. واضاف أن أهمية القدرة على تنظيم الأعمال التجارية بالنسبة للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل أمر بديهي. والمشاريع الصغيرة المتوسطة أكثر استعدادا لتطبيق الأساليب المبتكرة، وهي تستخدم العاملين المدربين استخداما كفؤا، كما أنها توفر العديد من السلع والخدمات للمشاريع الكبيرة. ولكن ضمان فعالية

(السيد هورين، أوكرانيا)

البرامج في هذا الميدان يتطلب ايجاد الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة لتنميتها وتوجيه أنشطتها صوب القطاع المنتج.

٧١ - ومضى قائلا إن التحول إلى القطاع الخاص يشكل جانبا أساسيا من جوانب الاصلاحات المدخلة من أجل تحقيق الانتقال إلى الاقتصاد السوقي. وأوكرانيا لديها من قبل نظام قانوني ملائم لتنمية الأعمال التجارية، وقد صدرت قوانين شتى تتعلق بشؤون الملكية، والتحول إلى القطاع الخاص، والتأجير. بيد أن عدم الاستقرار الاقتصادي والتوترات الاجتماعية الناجمة عنه تعرقل التنفيذ الكامل لهذه القوانين. كما أن هذه العوامل تعرقل تنمية أنشطة المشاريع التجارية في قطاع الانتاج. وبغية الخروج من هذا المأزق، ينبغي الاسراع في تحول فروع الاقتصاد الوطني الرئيسية إلى القطاع الخاص. وهذه العملية بالغة التعقيد وتستلزم تحضيرات دقيقة على الصعيد التنظيمي. وباستطاعة المجتمع العالمي، في هذا السياق، أن يقدم المساعدة التقنية لتقييم الممتلكات المراد تحويلها إلى القطاع الخاص فضلا عن خدمات الاخصائيين.

٧٢ - واختتم بقوله إن اوكرانيا ترى أن مسألة تعزيز عملية التحول إلى القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان التي تمر بفترة انتقالية، ينبغي إيلاؤها الاعتبار الواجب في أنشطة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

٧٣ - السيد ميشانغا (زامبيا): قال إن الكل يعلم بالفوائد المحتملة لاختتام مفاوضات أوروغواي بشكل متوازن. ولكن بالنظر إلى الوضع الراهن لهذه المفاوضات، فإن وفد زامبيا، أسوة بوفود عديدة أخرى، يتساءل الآن بحيرة بالغة عما إذا كان سيلتزم بالتاريخ المحدد، وهو ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٧٤ - ومضى قائلا إنه يلاحظ باهتمام ان مجلس التجارة والتنمية قد طلب إجراء تحسين في برامج التكيف الهيكلي المنفذة في البلدان النامية. غير أن المجلس أغفل عنصرا حاسما بالنسبة إلى قدرة هذه البرامج على البقاء، من حيث أنه يترتب عليها أن تسهم اسهاما مباشرا في مكافحة الفقر.

٧٥ - وأضاف المتحدث أن المشكلة الرئيسية للبلدان النامية غير الساحلية هي افتقارها إلى امكانية الوصول إلى البحار، يضاف إليها عزلتها عن الأسواق العالمية. وهذه البلدان تواجه بسبب هذه الحالة نفقات نقل مرور عابر باهظة تعرقل تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

(السيد ميشانغا، زامبيا)

٧٦ - وعلى مر السنين، تم تنفيذ برامج شتى للتعاون فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وذلك في اطار اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، وقد أتاحت تلك إزالة العقبات بين فئتي البلدان هذين. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل التطوير الكامل لشبكات النقل العابر التي تربط البلدان غير الساحلية بالأسواق العالمية وتنمية الموارد البشرية اللازمة لضمان الادارة الفعالة لتلك الشبكات. وقال إن مذكرة الأمين العام عن هذه المسألة (A/48/487) تشير إلى التدابير العملية التي ينبغي اتخاذها في شتى الميادين ذات الأولوية لتحسين شبكات النقل العابر للبلدان غير الساحلية وبلدان النقل العابر، وهي تدابير ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم لها دعما كاملا.

٧٧ - وقال إن وفد زامبيا يرحب مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، وقد أشير فيه خاصة إلى أن المجتمع الدولي يواصل دعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب الافريقي من أجل تحقيق التكامل بين اقتصاداتها، ولكنه أعرب في هذا الصدد عن أسفه لأن تأخر اصدار هذا التقرير قد أدى إلى إرجاء النظر فيه.

٧٨ - وتابع كلامه قائلا إن بلدان الجنوب الافريقي تدرك أن نجاح التكامل الاقتصادي يستلزم المشاركة الفعلية لسكانها. وأضاف أن هذه البلدان تعزز الآن صلاتها السياسية التقليدية عن طريق تجديد التزامها بالديمقراطية، وإنشاء جمعية اقليمية، وتوظيف استثمارات عابرة للحدود. كما أن هذه البلدان، التي لم ينقطع تعاونها وتكاملها عن النماء، تأمل في أن يقدم المجتمع الدولي دعما متزايدا لبرنامج عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي.

٧٩ - السيد أونيكريشنان (الهند): سلم بأنه ينبغي اتخاذ تدابير خاصة لصالح البلدان النامية غير الساحلية بغية تمكينها من الاشتراك بصورة كاملة في النظام التجاري الدولي. وقال إنه ينبغي بوجه خاص تحسين الهياكل الأساسية في مجال النقل العابر والاتصالات، والمواءمة بين اللوائح والإجراءات. وأضاف ان هذه المشاكل، التي تتطلب نهجا متكاملا ومتوازنا، تؤثر أيضا على بلدان النقل العابر. ومشكلة النقل العابر لم تعد تتمثل في مسألة حق الوصول إلى البحار بل مسألة تنسيق سياسات ومسألة موارد. وفضلا عن ذلك، فإن الاتفاقات مع بلدان النقل العابر ينبغي أن تعقد على أساس المساواة والمنافع المتبادلة، كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار شواغل تلك البلدان ومصالحها الشرعية.

٨٠ - وبين أن الحكومة الهندية قد اتخذت شتى التدابير من أجل تيسير تجارة النقل العابر مع بوتان ونيبال، وذلك على الوجه المشار إليه في الوثيقة A/48/478، كما أنه تم تبسيط الإجراءات الشكلية وغيرها

(السيد أونيكريشنان، الهند)

من الإجراءات أيضا في هذا المجال. وقال إن حكومته تؤيد فضلا عن ذلك عملية التكامل الإقليمي الجارية على الصعيد العالمي بوصفها وسيلة لتعزيز التجارة والنمو. ولكن ينبغي مع ذلك الحرص على ألا تلحق هذه العملية ضررا بالبلدان الواقعة خارج المنطقة وألا تؤدي إلى إقامة حواجز تجارية في وجه تلك البلدان. وينبغي بدلا من ذلك أن تكون تدابير التكامل متوائمة مع قواعد التجارة الدولية. ومن المرتجى أيضا أنه حين يتم توسع المجالات الاقتصادية في بعض أسواق البلدان المتقدمة النمو، فإنه ستؤخذ في الاعتبار شواغل البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بوصولها إلى الأسواق التقليدية وإلى آليات نظام الأفضليات المعمم.

٨١ - وقال إن الحكومة الهندية تدعم أيضا الاستيعاب الداخلي التدريجي لتكاليف حماية البيئة. بيد أنه لا ينبغي أن تتخذ البيئة سببا لوضع تقييدات تجارية. والتنمية المستدامة تستلزم اقتصادا دوليا ديناميا ونظاما تجاريا مفتوحا، يكون منصفا وغير تمييزي. وبدلا من فرض تقييدات تستهدف تنفيذ التدابير التي اتفق على اتخاذها، يتعين مساعدة البلدان النامية عن طريق تزويدها بدعم مالي وتكنولوجي لبلوغ الأهداف المحددة من جانب المجتمع الدولي ولحل مشاكلها الأيكولوجية المحددة. ويجب أيضا تشجيع استخدام المنتجات الطبيعية التي لا تنطوي على مخاطر بالنسبة للبيئة. ولابد من اعتماد نهج شامل يضع في الاعتبار واقع أن المشاكل الإيكولوجية هي ليست سوى نتاج مترتبة على الطرق الانتاجية والاستهلاكية غير العقلانية في البلدان المتقدمة النمو والفقر المدقع والتخلف في البلدان النامية.

٨٢ - وقال إنه لابد أن تبذل جهود أنشط للتقريب بين الآراء في المناقشات الدائرة في شتى أجهزة الأونكتاد. وقد يكون من المفيد في هذا الشأن أن يتم في نهاية دورات مجلس التجارة والتنمية وأجهزة الأونكتاد الأخرى اصدار "استنتاجات متفق عليها" تصلح أن تكون قاعدة لتوصيات واتفاقات والتزامات، وذلك لأن هناك حاجة إلى اعتماد سياسة ترتكز على تنفيذ البرامج.

٨٣ - السيد إيردنشلون (منغوليا): أكد، في معرض كلامه عن مشاكل البلدان النامية غير الساحلية، على أهمية اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر مع ممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، وهو اجتماع انعقد برعاية الأونكتاد وبحثت فيه التدابير التي يتعين اتخاذها لمعالجة هذه المشاكل.

(السيد إيردنشلون، منغوليا)

٨٤ - وقال إن لهذا الاجتماع أهمية خاصة نظرا إلى أنه ضم للمرة الأولى الجهات الرئيسية التي لا غنى عن مشاركتها بالنسبة لتعزيز الجهود المشتركة الهادفة إلى تسوية المشاكل العديدة التي تواجهها هاتان الفئتان من البلدان. وأضاف أن الاستنتاجات والتوصيات بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها في شتى الميادين ذات الأولوية لتحسين شبكات المرور العابر، والتي تم الاتفاق عليها من جانب المشتركين، تمثل قاعدة متينة للأنشطة التي يضطلع بها في المستقبل. ويجب الآن أن تبادر جميع الجهات إلى اتخاذ التدابير المطلوبة لتنفيذ هذه التوصيات. وإن وفد منغوليا يعلق في هذا الشأن أهمية خاصة على الطرائق المراد بها مراقبة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الثلاثية الأطراف.

٨٥ - وقال المتحدث إنه يحيط علما مع التقدير بالتقارير والدراسات العديدة التي وضعها الأونكتاد، وشتى اللجان الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، عن المشاكل ذات الأولوية التي تواجهها البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر، ويجدر في هذا الصدد التنويه بالدور الهام للأمين العام للأونكتاد، الذي مازال يوجه أنظار المجتمع الدولي إلى هذه القضايا.

٨٦ - وتابع كلامه قائلا إنه رغم الجهود المبذولة على مختلف المستويات للاستجابة لاحتياجات هذه البلدان، فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمالية فيها لا تنقطع عن التدهور، كما لاحظ ذلك مؤخرا وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، الذين أوصوا بالتطبيق الصارم للتدابير العملية المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة. ولا حاجة للقول إنه يترتب في المقام الأول على البلدان غير الساحلية نفسها أن تصحح هذا الوضع، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية؛ غير أنه لن يكون بوسعها الاضطلاع بهذه المهمة دون التعاون البناء من جانب بلدان المرور العابر وزيادة الدعم الذي تتلقاه من البلدان المانحة والمؤسسات المالية. ويتعين على المانحين، في هذا الصدد، إيلاء اهتمام أكبر لبرامج الإدارة التي تتيح تعزيز فعالية الجهود المبذولة في مجال التعاون.

٨٧ - وقال إن منغوليا، وهي بلد غير ساحلي، تواجه تحديات كبيرة ناجمة عن انتقالها إلى الاقتصاد السوقي، وهي تقوم الآن، في إطار عملية إصلاح شاملة، باتخاذ التدابير لفتح اقتصادها على العالم الخارجي. وقد سبق أن أتاح ذلك زيادة حجم تجارة المرور العابر. ويخضع وصول منغوليا إلى البحار والنقل عن طريق المرور العابر لاتفاقات مع الاتحاد الروسي والصين، ولكن البلد يسعى كذلك إلى توسيع نطاق تعاونه من خلال بناء طرق برية جديدة تربطه ببلدان أخرى.

(السيد إيردنشلون، منغوليا)

٨٨ - وبين أن منغوليا، مثلها في ذلك مثل البلدان الأخرى غير الساحلية، تعاني من تخلف هياكلها الأساسية، ومن قصور شبكة اتصالاتها، ومن افتقارها إلى موظفين اداريين مؤهلين. وتوخيا لمعالجة هذه المشاكل، تقوم منغوليا بتعزيز تعاونها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي والمصرف الآسيوي للتنمية الذي يقدم لها دعما في قطاعي المرافئ الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٨٩ - واختتم بقوله إنه لا غنى عن مساهمة المجتمع الدولي في تحسين حالة البلدان النامية غير الساحلية، وهو يأمل في هذا الشأن أن يأخذ مشروع القرار الذي سيعتمد بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية في الاعتبار الوقائع الجديدة التي ظهرت في هذا الميدان، وان يتضمن اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى تنفيذ استنتاجات وتوصيات تقرير الأمين العام.

تنظيم الأعمال

٩٠ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الثالثة والخمسين، بناء على طلب أفغانستان، بأن تؤجل إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بحث البند ٤١ من جدول الأعمال (تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب، وتعميرها). وعلى هذا ينبغي أن تؤجل اللجنة النظر في هذه المسألة إلى تاريخ لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠